مجلة علم النفس — اكتوبر ١٩٤٨

بعض نواحى علم النفس الجنائى

من الوجهة التكاملية

بقلم

الدكتور يوسف مراد

لم يشرع العلماء فى تطبيق الحقائق السيكولوجية بطريقة منظمة إلا خلال الحرب العالمية الأولى ، أى حوالى أربعين سنة بعد أن أنشأ فوندت Wundt أول معمل لعلم النفس فى ليبزج . ثم اطرد هذا التقدم بفضل المجهودات التى بذلت فى ميدان الاختبارات وتحليل قدرات الإنسان العقلية والعملية . ومن أبرز العوامل التى وجهت علماء النفس إلى تطبيق معلوماتهم فى مختلف ميادين النشاط الإنسانى : (١) الاهتمام بدراسة الطفولة والمراهقة وتطبيق المنهج التكاملى فى دراسة مراحل تكوين الشخصية ؛ (٢) الاهتمام بدراسة دوافع السلوك وخاصة العوامل النزوعية اللاشعورية وذلك بتأثير الدراسات التى قام بها فرويد وعلماء مدرسة التحليل النفسى ؛ (٣) الاهتمام بتحليل قدرات الإنسان العقلية والميكانيكية ووضع شتى الاختبارات لقياسها ولتقدير سمات الشخصية والاتجاهات الاجتماعية .

وقد أدت هذه التيارات الحديثة فى علم النفس إلى إنشاء ثلاثة فروع هامة فى علم النفس التطبيقى هى علم النفس التربوى وعلم النفس الطبى وعلم النفس الصناعى ؛ بيد أن هذه الفروع الثلاثة أفادت جميعاً من التيارات الحديثة التى سبق ذكرها ؛ فدراسة الطفولة والمراهقة هى الحافز الأول الذى حمل علماء النفس على العناية بدراسة السلوك الإنسانى فى جميع مظاهره السوية والمرضية وعلى توطيد أسباب التعاون بين الطبيب والسيكولوجى وعالم الاجتماع . وفى هذه الفروع الثلاثة أيضاً تستخدم الاختبارات على نطاق واسع بصورة علمية منظمة مدعمة بالحقائق الإحصائية . ويلاحظ أخيراً أن الدراسات التى تتناول وصف السلوك الإنسانى وتفسيره تمتاز بالاتجاه الديناميكى الذى ينظر إلى الشخصية كميدان لصراع الدوافع والميول

والرغبات . وعندما نستعرض معظم البحوث التى تنشر فى مجلات علم النفس بمختلف فروعه يحق لنا أن نقرر أن علم النفس أصبح فى الواقع علم الإنسان الذى يعنى خاصة بدراسة العوامل المؤدية إلى تكامل الشخصية الإنسانية أو إلى منع هذا التكامل أو اختلاله أو تفككه .

والاتجاه التكاملى فى الدراسات السيكولوجية حديث جداً ولم يسيطر على تفكير العلماء إلا ببطء وبعد تكرار المحاولات الخائبة التى كانت تقتصر فى تفسيرها على عامل واحد إما العامل الفسيولوجى أو العامل النفسى أو العامل الاجتماعى . ومن جراء هذا الاقتصار باءت جميع المحاولات الإصلاحية بالفشل مما يقيم الدليل على خطأ التفسير بالعامل الواحد وضرورة دراسة مختلف العوامل التى بتداخلها وتفاعلها تعين المظاهر السلوكية فى تعقدها وتشعب نواحيها . وفشل المحاولات الإصلاحية قبل الأخذ بوجهة النظر التكاملية واضح جداً فى ميدان معاملة القصر الخارجين على القانون ومعاملة المجرمين بوجه عام كما سنبينه بإيجاز فيما بعد .

السلوك الإجرامى ظاهرة عادية فى المجتمعات الإنسانية ، خاصة فى المجتمعات المتحضرة التى تتميز بازدحام السكان فى مدن كبيرة . ومعاملة المجرمين سواء من وجهة العقاب أو وجهة الإصلاح والوقاية أثارت مشاكل عدة . ومما استرعى النظر إلى هذه المشاكل وأبرز خطورتها ثلاثة عوامل رئيسية : طبع الدراسات السيكولوجية بالطابع الاجتماعى ؛ إدراك المصلح الاجتماعى أن الوقاية فى ميدان الإجرام خير من العلاج ؛ تطور فلسفة العقاب .

وإن كان الإجرام ظاهرة عادية فليس معنى هذا أنها ظاهرة سوية لا يمكن مبدئياً أن يقوم مجتمع بدونها . فعلماء النفس الاجتماعيون يعدون السلوك الإجرامى فى معظم مظاهره الخفيفة أو الخطرة مظهراً سلوكياً شاذاً وأحد أعراض عدم توافق الشخصية ولم يلبثوا طويلا حتى أدركوا أن ما ينطبق على تفسير السلوك بوجه عام ينطبق أيضاً على تفسير السلوك الإجرامى . حتى أن الأستاذ كمبل يونج يقرر فى أحد كتبه[١] (ص ٦٢٦) أنه لا يوجد علم نفس خاص بالجانحين والمجرمين :

There is no special rsychology of delinquents and criminals

ويقول بول شلدر[٢] : « ليست مشكلة علم الإجرام أن يفسر لنا لما يصبح

(١) Kimball Young : Personality and Problems of Adjustment. London, 1947.

(٢) Paul Schilder : Problems of crime, *in* Psychoanalysis Today; p. 350; International Universities Press. New York, 1944.

بعض الناس مجرمين بقدر ما يجب عليه أن يبين لنا الأسباب التى من أجلها تحجم الأغلبية عن ارتكاب الجريمة » . ويقصد بهذا القول أن كل إنسان يعانى النزعات الإجرامية والنزعات العدوانية والجنسية المضادة للأخلاق والقانون . وعلى ذلك تصبح دراسة الشخصية فى تكوينها وتكاملها ، أى بحث العوامل التى تحول الحيوان البشرى إلى شخص اجتماعى ، هى الوسيلة المثلى لإبراز العوامل المؤدية إلى عدم التوافق وإلى اضطراب السلوك الاجتماعى وانحرافه . فالسلوك الإجرامى المضاد للمجتمع وإن كان شاذاً من الوجهة الاجتماعية لا يزال يخضع للتفسير السيكولوجى العام[١] . غير أنه يمكن حصر البحوث الخاصة التى تتناول السلوك الإجرامى فى علم واحد هو علم النفس الجنائى الذى يعد فرعاً من علم النفس الاجتماعى الذى يستند بدوره إلى علم النفس العام .

* * *

يميز علم النفس الجنائى بين درجتين من السلوك المخالف للقانون : سلوك الأحداث القصر وسلوك الكبار الراشدين ويطلق على الأول لفظ[٢] delinquency وعلى الثانى criminality . ويمكن من الوجهة القانونية البحتة ترجمة اللفظين بكلمة إجرام ، غير أننا نؤثر أن نفرق بينهما لفظاً للإشارة إلى التفرقة القائمة الآن فى معاملة كلا الفريقين فنترجم delinquency بجناح ونقصر لفظ إجرام على criminality ؛ ولفظ جناح (بالضم) يفيد معنى الإثم كما ورد فى قواميس اللغة (ص ١٧٤ من كتاب المصباح المنير) ، وعلى ذلك يكون مرتكب الإثم delinquent هو الجانح فى مقابل المجرم criminal .

* * *

يقسم السلوك الجانح والإجرامى من حيث أوجه دراسته السيكولوجية إلى المراحل الآتية : (١) الدوافع إلى ارتكاب الفعل المخالف للأخلاق والقانون وتفاعل هذه الدوافع مع البواعث الاجتماعية ؛ (٢) إثبات إدانة المتهم ويتناول هذا الموضوع نقد الشهادة وأثر تطور الذكريات والنسيان وعوامل خداع الحواس وتشوية الإدراك

---

(١) ليس التفسير السيكولوجى هو التفسير النفسى بل التفسير بالعوامل الثلاثة الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية متكاملة .

(٢) يقال أحياناً زيادة للتوضيح juvenile delinquency غير أن لفظ delinquency أصبح مقصوراً على ما يقوم به الأحداث من خرق للقانون . انظر Hinsie and Shatzky : Psychiatric Dctionary, p. 142.

ثم استخدام بعض الوسائل العلمية فى التحقيق الجنائى[١] ؛ (٣) تقدير المسئولية الجنائية وبالتالى تحديد نوع العقاب ودرجة شدته أو بعبارة أعم تحديد نوع المعاملة سواء قصد منها العقاب أو الوقاية أو الإصلاح . وسنكتفى فيما يلى بالإشارة إلى أهمية المنهج التكاملى فى دراسة أسباب الجريمة ووسائل المعاملة .

أسباب الجريمة — الرأى الأخير الذى انتهى إليه العلم فى تعليل الإجرام هو أنه لا يمكن تفسير السلوك الاجتماعى الإجرامى بإرجاعه إلى عامل واحد أساسى بل إنه يجب اعتبار عدة عوامل متفاعلة تفاعلا ديناميكياً ، شأنه فى ذلك شأن أى ضرب من ضروب السلوك ؛ ثم إنه لا يوجد نموذج واحد ثابت للمجرم وأنه يتعذر إن لم يكن من المحال وصف شخصية المجرم بطريقة مطلقة ، بل ما يجب عمله هو التمييز بين أنواع الجرائم المختلفة وربط هذه الأنواع بملابساتها الاجتماعية والثقافية وعلى مثل هذا الأساس قد يوفق العالم فى التفرقة بين نماذج متعددة من المجرمين . غير أن المحاولات لتصنيف الجرائم والمجرمين لا تزال فى طورها الأول ولم تسفر بعد الدراسات التصنيفية عن نتائج حاسمة .

وبالاطلاع على تطور النظريات فى علم الإجرام يتبين لنا أن العلماء لم يكتشفوا قيمة المنهج التكاملى فى الدراسات الاجتماعية إلا بعد محاولات عدة بدأت منذ قرن ونصف . وتتخلل هذه المرحلة الطويلة فترات من التقدم والتقهقر حتى أن كثيراً من الحقائق الجزئية الثابتة اليوم قد سبق الكشف عنها ثم أهملت ثم أعيد كشفها ولم تستقر علمياً إلا بعد إدماجها فى نظرية شاملة تراعى مختلف جوانب الشخصية الإنسانية فى مختلف الأوساط التى أحاطت بها أثناء تكوينها وتطورها .

بدأت المحاولات العلمية الأولى لإنشاء علم الإجرام فى أوائل القرن التاسع عشر . وكان العلماء ينظرون إلى الجريمة كأنها نتيجة ضرورية للظروف الاجتماعية . واتجه الاهتمام فى بادئ الأمر إلى دراسة توزيع الجرائم حسب المناطق والبيئات وأدت هذه البحوث إلى تكوين المدرسة المعروفة بالمدرسة الجغرافية . ولم يقتصر أصحاب هذا المنهج على دراسة توزيع الجرائم وتغير نسبها بل قاموا أيضاً بتحليل جناح الأحداث وإجرام محترفى الجريمة . وقامت مدرسة ثانية تؤمن بالحتمية الاقتصادية قصرت اهتمامها على دراسة الصلة بين الجريمة والظروف الاقتصادية . وكان اتجاه المدرستين

(١) راجع بهذا الصدد ما جاء فى كتابنا : (مبادىء علم النفس العام) عن التحقيق الجنائى (ص ١١٦ — ١١٧) وعن تطور الذكريات ص ٢١٨ .

الجغرافية والاقتصادية اتجاهاً علمياً سليماً وإن كان جزئياً وقد أسفرت بحوثهما عن حقائق جزئية كان فى استطاعة علم الإجرام الناشىء الاستناد إليها لمواصلة تقدمه ، غير أنه حدث فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر أن تحولت النظرة الاجتماعية إلى الجريمة إلى نظرة فردية بيولوجية وذلك عندما نشر لمبروزو Lombroso عام ١٨٧٦ كتابه الشهير عن الإنسان المجرم . يعد لمبروزو الجريمة ظاهرة فردية وعلى ذلك يعنى بدراسة المجرم وقياس سماته الجسمية للكشف عن الصلة بين هذه السمات والجريمة . ويتلخص رأى لمبروزو فى الجريمة فى أن المجرم مجرم بفطرته أو بحكم وراثته وأنه يتميز جسمياً بما يعرف بوصمات الانحلال والفساد stigmata of degeneracy مثل عدم تماثل شطرى الجمجمة . ضخامة الفك الأسفل ، فطس الأنف وانفراج فتحتيه ، قلة شعر الذقن ، قلة الحساسية للألم ، تشويه شكل الأذن ، غلظ حاجب العين الخ . . . وإذا توافرت فى شخص واحد خمس أو أكثر من هذه الوصمات فمن المحقق أن يكون من الطراز الإجرامى ، ومن ثلاث إلى خمس يكون من الطراز الإجرامى الناقص ؛ أما وجود أقل من ثلاث وصمات فى شخص ما فيخرجه من دائرة المجرمين .

وليست هذه الوصمات سبب النزعه الإجرامية بل هى مجرد دليل إما على ارتداد صاحبها إلى طور الهمجية أو على فساده وانحلاله وعلى أنه من الطراز الشبيه بالصرعى epileptoid . ويعجز المجرم بحكم طبيعته الفاسدة عن قمع نزعته الإجرامية ، إلا إذا كانت ظروف حياته جيدة بصفة استثنائية بحيث تحول دون نمو النزعة الإجرامية وتنشيطها . وإن كان لمبروزو يعتبر الانحلال الوراثى والارتداد إلى طور الهمجية من العوامل الأساسية للإجرام ، غير أنه يجب أن نثبت إنصافاً له أنه عاد فى بحوثه المتأخرة إلى القول بأن تأثير الوراثة قد يكون يسيراً لدى بعض المجرمين ، فى حين يكون للعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأثر الأكبر فى تعيين الإجرام . كما أن لمبروزو لم يقتصر على الناحية الجسمية فى دراسته للمجرم بل أشار فى الجزء الثالث من كتابه إلى نفسية المجرم . غير أن علاجه لهذا الموضوع كان سريعاً عابراً لا يخلو من كثير من الخلط والتناقض ؛ فيقرر مرة أن المجرم شجاع مقدام ومرة أخرى أنه جبان هياب ؛ ويصف المجرم بوجه عام بأنه عديم الشعور ، متقلب الأطوار ، مغرور بنفسه ، قاس القلب ، منحل الأخلاق ، مقدم بإسراف على شرب الخمر وعلى القمار وارتكاب الفحائش .

إن النقص الجوهرى الذى يشوه آراء لمبروزو ويقضى على قيمتها العلمية أنه لم يقم بدراسة مقارنة بين المجرمين وغير المجرمين فى تحديد السمات الجسمية المميزة للمجرم . وقبل ذكر البحوث التجريبية التى قوضت أسس النظرية اللمبروزية يجدر بنا أن نشير إلى المحاولة التى قام بها الطبيب الفرنسى بروسبير دسبين Prosper Despine فى وضع أساس علم النفس الجنائى فى الجزئين الثانى والثالث من كتابه « علم النفس الطبيعى » سنة ١٨٦٨ وفى دراسته الخاصة لعقلية المجرمين سنة ١٨٧٢ . وينتهى دسبين إلى أن المجرم ليس مريضاً جسمياً أو عقلياً مع استثناء حالات قليلة . حقاً إن المجرم يبدو عليه شىء من الشذوذ النفسى غير أن هذا الشذوذ لا يصيب الناحية العقلية والفكرية بل الناحية النزوعية والوجدانيه وخاصة الميول الأخلاقية ، بيد أن هذه الانحرافات لا تكون فى نظر دسبين شذوذاً عقلياً بالذات إذ أنها تصادف أيضاً لدى أشخاص حسنى السير والسلوك ، غير أن هؤلاء الأشخاص يتمتعون بالقدرة على ضبط النفس وقمعها .

أما الناحية الشاذة الحقيقية التى تميز المجرم فهى فى تكوينه الخلقى ، فهو عاجز عن إدراك مصلحته الحقة ، عاجز عن التعاطف مع الآخرين وعن إدراك معنى الواجب والمسئولية ، هو عديم التبصر ، فاقد الشعور بالندم وعاجز عن الإفادة بتجاربه السابقة . يذكرنا هذا الوصف بما جاء فى مقال الدكتور صبرى جرجس عن الجريمة السيكوباتية المنشور فى صدر هذا العدد ، غير أن دسبين يذهب إلى ضرورة إصلاح المجرم وتقويمه وإعادة تربيته ، أما إذا لم تجد التربية فلا بد من عزله اتقاء لشره دون معاقبته إذ أن أثر العقاب ضئيل جداً من الوجهة الإصلاحية .

لم يقدم دسبين هذه النتائج بصورة قاطعة ، فهو يشعر بنقص بحوثه داعياً غيره إلى مواصلة البحث فى الاتجاه الذى رسمه ، ولكن للأسف لم يحاول أحد ، حتى بدء هذا القرن ، الأخذ بآرائه وإعادة النظر فيها ، فقد رأينا كيف تحول الاهتمام مع لمبروزو وتلاميذه إلى دراسة الناحية الجسمية خاصة واعتبار المجرم شخصاً فاسداً ومنحلا بطبعه .

ولكن آراء لمبروزو لم تصمد طويلا فى وجه النتائج التى أسفرت عنها الملاحظات الإحصائية التى قام بها الدكتور جورنج على ثلاثة آلاف من نزلاء السجون فى

انجلترا[١] ويقرر جورنج أنه لا يوجد مطلقاً ما يمكن عده نموذجاً جسمياً للمجرم وأن النتائج الإحصائية للأقيسة التى أجريت على المجرمين لا تختلف عنها فى غير المجرمين وأن الفرق فى الأقيسة الجمجمية بين طلبة كمبردج وطلبة أكسفورد لا يختلف عن الفرق الموجود بين المجرمين وغير المجرمين .

وهناك محاولات أخرى لإرجاع الإجرام إلى عامل أساسى واحد . فبعضهم يؤكد أهمية ما يعترى جهاز الغدد الصم أى الجهاز الهرمونى من اختلال ، وأصحاب هذا الرأى هم الذين يقررون أن نظام الهرمونات فى الجسم هو الذى يعين سمات الشخصية وما سيتخذه المرء فيما بعد من اتجاهات فى المواقف الاجتماعية المختلفة . ويعد غيرهم الضعف العقلى السبب الرئيسى فى الإجرام[٢] وأن القدرة على تقدير عواقب الأفعال كفيلة وحدها بقمع النزعة الإجرامية . ويجهل أنصار هذا الرأى ما للعوامل النفسية الانفعالية من أثر فى توجيه التفكير وفى تشويهه كما وضحت ذلك مدرسة التحليل النفسى . ومن جهة أخرى نرى بعض العلماء يهملون العوامل الوراثية والعوامل الجبلية إهمالا يكاد يكون تاماً ويلقون تبعة الإجرام على اضطراب الصلات العائلية أو تأثير الجيرة والمخالطة وما يقوم عليه هذا التأثير من محاكاة وتعاطف ، أو تأثير العوامل الاقتصادية وخاصة الفقر . أو إلى ضعف العقيدة الدينية الخ . . .

وقد قام ميكايل وأدلر فى كتابهما عن الجريمة والقانون وعلم الاجتماع[٣] فى الفصل الخامس الخاص بأسباب الجريمة (ص ٨٨ — ١٦٩) باستعراض ما يزيد عن مائة بحث قام بها علماء منفردون أو مشتركون فى لجان ومؤسسات علمية اجتماعية للوقوف على العوامل المؤدية إلى الإجرام . وقد انتهيا إلى أن هذه البحوث لا تسمح بالإجابة الصريحة الواضحة الواقية عن أى سؤال من الأسئلة الآتية :

هل يمكن تمييز المجرمين عن غير المجرمين بواسطة مجموعة ما من العوامل وفى حالة الإيجاب ما هى هذه العوامل ؟ هل يمكن التمييز بين طرازين مختلفين من المجرمين وما هى عوامل التمييز ؟ هل يمكن عزل طراز من المجرمين يختلف عن غير المجرمين ؟ . . .

---

(١) Charles Goring : The English Convict. London, 1913.

(٢) بالاعتماد على بعض الإحصاءات يبدو أن ضعاف العقول يخالفون عادة دستور الأخلاق الجنسية . راجع فى هذا العدد مقال الدكتور وليم الحولى عن المرض العقلى والجريمة ص ٢٢٥

(٣) Jerome Michael and Mortimer J. Adler : Crime, Law and Social Science. London, 1933

ويذهب المؤلفان إلى أبعد من ذلك ويقرران أن هذه البحوث ، فضلا عن عجزها عن تحديد أسباب الجريمة تحديداً شاملا دقيقاً ، فشلت أيضاً فى أن تقدم لنا نتائج علمية صحيحة فى الدائرة الخاصة التى يتناولها كل بحث على حدة ، وذلك للأخطاء المنهجية والإحصائية التى لم ينتبه إليها معظم هؤلاء العلماء ، إذ أن دقة العمليات الإحصائية لا تغنى عن قيمة المنهج الذى يجب اتباعه فى الملاحظة والتجريب كما أنها لا تغنى عن صحة البيانات التى يراد معالجتها بالطرق الرياضية الإحصائية .

والواقع أنه لا توجد حتى الآن نظرية واحدة شاملة لتفسير الإجرام وإنه لا بد من أن يلتزم الباحث منهجاً ملائماً لتعقد ظاهرة الإجرام وهى لا تقل فى تعقدها عن أى ظاهرة أخرى من ظواهر السلوك السوى أو الشاذ . ومما هو جدير بالملاحظة أن العلماء الذين يحاولون تفسير الإجرام بتفاعل عدة عوامل يرون أنفسهم مضطرين إلى انتهاج المنهج التكاملى الذى يعتبر كل مظهر سلوكى نتيجة حتمية لتفاعل العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية بطريقة ديناميكية مطردة(١).

فهؤلاء العلماء ينظرون إلى الشخصية كميدان لصراع عدة عوامل داخلية من ميول ورغبات وانفعالات وأن هذا الميدان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بميدان البيئة الاجتماعية والثقافية الذى هو بدوره ميدان لصراع عدة قوى متباينة فى مضمونها وفى اتجاهها . وكل عامل من هذه العوامل الفردية والاجتماعية يشترك فى تحديد السلوك فى هذه اللحظة أو تلك ، فى هذا الموقف أو فى غيره من المواقف . ولكل عامل أثر ترجيحى أو احتمالى فى تعيين السلوك سواء كان سلوكاً متفقاً مع المثل الأخلاقية والاجتماعية أو سلوكاً مخالفاً لهذه المثل . فوفقاً لكل موقف خاص وتبعاً لتاريخ كل شخص وملابسات تكوينه وتربيته(٢) يزداد الأثر الترجيحى لهذا العامل دون غيره ، أو لمجموعة بعض

(١) راجع بهذا الصدد كتاب كمبل يونج وكتاب ميكايل وأدلر الذين سبق ذكرهما ونظرية كورت ليفين فى مقال الأستاذ ماهر كامل المنشور فى عدد يونيو ١٩٤٨ فى هذه المجلة وأيضاً الكتب الآتية :

Edwin H. Sutherland : Principles of Criminology. New York, 1939

F. Tannenbaum : Crime and the Community, Cincinnati, 1938

Cyril Burt : The Young Delinquent. London 1925

P. Rey-Herme : La Réducation de la Jeunesse Délinquente, Paris, 1945

Françoise Liévois : La Délinquence Juvénile, Cure et Prophylaxie. Paris, 1946

(٢) يجب أن نشير هنا إلى أهمية الدراسات التى قامت بها مدرسة التحليل النفسى لربط السلوك الراهن بمراحل تكوين الشخصية فى سنى الطفولة والمراهقة . راجع فى هذا الصدد مقال الأستاذ محمد فتحى المنشور فى هذا العدد ص ٢٥٩ .

العوامل دون غيرها ، مع العلم بأن النتيجة المحصلة من ترجيح مجموعة ما من العوامل على غيرها فى تعيين المظهر السلوكى مرتبطة ارتباطاً وظيفياً وديناميكياً بما أصاب العوامل الأخرى من ضعف فى تأثيرها الترجيحى فى تعيين هذا المظهر السلوكى بالذات . وبناء على هذا الاتجاه التكاملى فى البحث — وهو الاتجاه الوحيد الذى يراعى تعقد الظاهرة السلوكية الإنسانية — يتضح لنا ما سبق أن قررنا أن تفسير السلوك الإجرامى لا يختلف فى منهجه ولا فى تحديد عوامله عن تفسير أى ظاهرة سلوكية ، سواء حكمنا عليها من الوجهة الأخلاقية والاجتماعية بالخير أو بالشر .

نعم ، إن تطبيق المنهج التكاملى يقتضى أن يسبقه الوصف والتحليل والتصنيف للوقوف على جميع العوامل التى يجب إدخالها فى تفسيرنا الشامل ، ولكن يجب أن تكون الروح التكاملية هى المسيطرة بحيث لا يقف البحث عند مرحلة الوصف والتحليل والتصنيف ، بل يتجاوزها إلى إعادة بناء الظاهرة التى هى موضوع البحث بناء علمياً تفسيرياً . فبينما كانت البحوث القديمة تعنى بالإجرام على الإطلاق أصبحت تنظر إلى المجرمين والجانحين كحقائق واقعية تعيش فى بيئة واقعية لها صفاتها الخاصة . وقد أدى هذا الاتجاه الجديد إلى محاولة تصنيف المجرمين لا تصنيف الجرائم ، لأن الجريمة لا تكتسب كل دلالتها السيكولوجية والاجتماعية إلا إذا ربطت ارتباطاً وظيفياً بنفسية المجرم . والتصنيف الشامل للمجرمين يمهد لنا السبيل إلى التعليل العلمى ، وذلك لأن التصنيف هو فى آن واحد نتيجة محاولات تفسيرية سابقة وموجهاً لتفسيرات لاحقة أكثر شمولا وعمقاً من التفسيرات الأولى .

العقوبة والإصلاح — وإذا كان الأمر فى تفسير الجريمة كما رأينا فيترتب عليه أن وسائل العلاج الفرعية أو الجزئية غير مجدية وأنه لا بد فى وضع برنامج إصلاحى شامل متكامل النواحى . وفى ميدان العلاج أيضاً لم تدرك أهمية المنهج التكاملى إلا بعد محاولات عدة بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر . غير أن النظرة التكاملية فى الوقاية والعلاج لم تظفر بعد بما ظفرت به دراسة أسباب الجريمة من تأييد وتعضيد . فيذهب بعض علماء الاقتصاد إلى أن نفقات الإصلاح — إذا أريد فعلا تحقيق إصلاح شامل — ستفوق بكثير ما تتحمله الدولة من نفقات فى قمع الجريمة ووقاية المجتمع وما يصيب المجتمع من خسارة وتبديد للثروات المادية والمعنوية من جراء الاعتداءات الإجرامية ، كأن شر الجريمة أخف وطأة من شر الإصلاح فى نظر علماء الاقتصاد ! إننا لا نذهب إلى أن الجريمة يمكن استئصالها من جذورها ، فالجريمة

دليل على نقص المجتمع البشرى كما أنه دليل على نقص الإنسان من حيث هو عامل اجتماعى . إذ أنه لا يمكن تحقيق التوفيق التام بين مجموعة الدوافع الإنسانية وما يقتضيه النظام الاجتماعى الأمثل . فليس الكمال من نصيب الإنسان كما أنه لا يمكن تحقيق الكمال فى المجتمع الإنسانى ولكن الحكمة تقضى بأن ننشد الكمال ما استطعنا إليه سبيلا وأن نعترف فى الآن ذاته بحدود القوى البشرية(١).

* * *

كل فعل مخالف للقانون أو مضر بصالح الجماعة يستتبع رد فعل من السلطة أو من الجماعة . ورد الفعل الأول هو الدفاع عن قدسية القانون وعن مصلحة الجماعة بتعجيز الآثم عن العودة إلى إثمه . ولكن لا يقتصر موقف المجنى عليه على مثل هذا الموقف السلبى . أى موقف الدفاع . بل يتعداه إلى موقف إيجابى هو إرضاء الرغبة فى الانتقام والتشفى ؛ ولهذا السبب تنطوى دائماً فكرة العقوبة فى ذهن المجنى عليه على عنصر تعذيب الجانى وإيذائه . لا مجرد اتقاء شره بحبسه وعزله عن المجتمع . ثم إن العقوبة المذلة المؤلمة لا يقصد منها فقط عقاب الجانى بل ردع الآخرين . والأوضاع القانونية الحالية تؤيد هذا الاتجاه فى التفكير إلى حد كبير ، كما أنها تؤيد الرأى القائل بأن الوسيلة المثلى لخفض نسبة الجرائم هى التشديد فى العقوبة والإسراع فى تنفيذها والعمل على ألا يفلت مجرم من يد العدالة .

ويذهب أنصار العقوبة إلى أن للعقوبة المؤلمة الرادعة قيمة إصلاحية وإلى أن المجرم بعد قضاء مدة العقوبة الأولى سيحجم عن معاودة الإجرام خوفاً من العقوبة وفراراً من ألمها . وإلى أن الإقامة فى الحبس تتيح له الفرصة للإقلاع عن عاداته السيئة كما أنها تجعله يدرك عدم جدوى الجريمة فى نهاية الأمر . ويقال أخيراً فى الدفاع عن قيمة العقوبة من الوجهة الاجتماعية أنها ترضى الرأى العام وتعيد الطمأنينة

---

(١) راجع مقالنا عن الأسس النفسية للتكامل الاجتماعى — عدد فبراير ١٩٤٧ من مجلة علم النفس وخاصة ص ٤٣١ و ٤٤٠ . حقاً إن التقدم الروحي فى الإنسانية لم يتم إلا ببطء وبفضل ما بذله آلاف من الأبطال المجهولين من جهد وتضحية ، غير أنه لايزال سطحيا يغمره من كل جانب التقدم الميكانيكى المادى الأعمى . والتقدم الروحى لم يتجاوز بعد حدود المعاملات الفردية أو المعاملات الجماعية المحدودة ، أما فى الميدان الدولى لاتزال النزعات العدوانية التعسفية هى المسيطرة حتى أنه ليخيل أحياناً للمرء أن نظام الاسترقاق الذى كان معروفاً لدى الأقدمين من اليونان والرومان أخف وطأة — على الرغم من شناعته — من الاسترقاق المقنع الذى يعانيه الأفراد والشعوب فى الوقت الحاضر .

إلى النفوس وتقوى التضامن الجمعى وتنمى الشعور باحترام الأخلاق والقوانين(١).

غير أن التجربة والإحصاءات وتتبع سلوك المجرمين بعد خروجهم من السجن لم تلبث طويلا أن أبرزت نقائص نظام العقوبة ، بل ضرره فى أغلبية الحالات . ويمكن القول أولا أن الأساس السيكولوجى الذى يقوم عليه نظام العقوبة المؤلمة المذلة أساس ناقص . لأن سلوك الإنسان لا يخضع دائماً وبطريقة مباشرة لمبدأ اللذة والألم كما يخضع له سلوك الحيوان أو الطفل الصغير . وليست نتيجة الألم دائماً الخوف منه ولا يؤدى دائماً الخوف من الألم إلى تجنب الشر وعمل الخير . فقد تم الاتفاق نهائياً على أن القيمة الإصلاحية للخوف ضئيلة جداً وعلى أنها قيمة سلبية ، فى حين أن الإصلاح يجب أن يقوم على أسس إيجابية . فالخوف من الألم قد يزيد المجرم إمعاناً فى إجرامه ويدفعه إلى الاحتيال للفرار بشتى الوسائل من وجه العدالة . ومن المعروف أن محترفى الإجرام وخاصة فى ميادين الأعمال التجارية والسياسية — وهم من أكثر المجرمين خطراً على النظام الاجتماعى — يتقنون وسائل التلاعب والخداع لتجنب الإدانة وأن نسبة من يقبض عليهم من هؤلاء المحترفين أقل بكثير من نسبة المقبوض عليهم ممن يسلكون سبيل الإجرام لأول مرة تحت تأثير عوامل انفعالية عنيفة .

هذا فضلا عن تأثير العقوبة فى نفسية المجرم وخاصة المجرم العرضى ، فالعقوبة تعزل الجانى وتجعل منه عدواً للمجتمع وتثبت فيه هذه الصفة التى تلبث أن تصبح وصمة اجتماعية تلاحقه طول حياته وتقوم أحياناً عقبة فى سبيل اكتساب تقدير الآخرين حتى ولو بذل أقصى جهده فى إصلاح نفسه وتقويم سلوكه .

وأخيراً يجب الإشارة إلى أن توقيع العقوبة الذى يبدو أنه ينهى المشكلة لا ينهيها فى الواقع لأنه عمل سلبى يحول دون التفكير فى وسائل الإصلاح والوقاية ، والإصلاح لا يمكن أن يتم إلا بعمل إيجابى يقتضى البحث العلمى عن العوامل التى أدت إلى انتشار الإجرام ، مما يمهد السبيل إلى إيجاد وسائل الوقاية عن طريق ضبط الظروف الاجتماعية وتوجيهها .

ومهما يكن من أمر المناقشة التى تدور بين أنصار العقوبة المؤلمة وبين أعدائها

---

(١) يكشف التحليل النفسى فى المجرمين المصابين عن حاجتهم إلى العقاب تخفيفا لما يعانوه من شعور بالإثم ، ويقول علماء التحليل النفسى إن العقوبة ليست فقط من حق المجتمع بل أيضا من حق المجرم نفسه .

فإنه قد حدث فعلا من الوجهة العملية تغير محسوس فى موقف القضاة إزاء المجرم ، بحيث أن فكرة العلاج والإصلاح كثيراً ما تلطف من شدة العقوبة وهذا التحول واضح جداً فى محاكم الأحداث . فبينما كان القضاء فى الماضى يقدر العقوبة تبعاً لخطورة الإثم أصبح اليوم يراعى أحوال الجانح ويستعين بخدمات الطبيب العقلى والسيكولوجى والزائر الاجتماعى فى توضيح ظروف الجانح النفسية والاجتماعية وتتبع حياته منذ الطفولة ، وذلك للكشف عن أحسن الوسائل لإنقاذ الجانح وتحويله إلى مواطن مفيد . وقد أدت هذه الطريقة العلمية والإنسانية معاً فى معاملة الجانحين إلى نتائج مشجعة حقاً كما هو الأمر مثلا فى معاهد بورستل فى انجلترا(١).

ومع تقدم البحوث الاجتماعية وبإقناع الرأى العام بضرورة الاعتماد فى ميدان مكافحة الجريمة على البحوث العلمية ، لا على الإجراءات التى توحى بها الانفعالات ، سيشمل النظام المتبع فى معاملة الأحداث الجانحين معاملة المجرمين الراشدين أنفسهم. أما الخطوة الأخيرة التى يجب تحقيقها فهى أن يتجاوز العلاج المجرمين كأفراد لكى يشمل فى دائرته المواقف الثقافية والاجتماعية التى تحيط بالمجرمين . وعندئذ سيصبح مشروع مكافحة الجريمة بطريقة إيجابية جزءاً لا يتجزأ من مشروع الإصلاح الاجتماعى المتكامل .

يوسف مراد

(١) راجع فى هذا العدد ص ١٧٩ مقال الدكتور حسن الساعاتى عن نظام هذه المعاهد ومدى نجاحها فى إصلاح الشباب الخارج على القانون .